

لبنان الديمقراطي العربي العلماني

(٣)

مقدمات أولية

حول مقولة الطائفة - الطبقة

الديمقراطيون العلمانيون

Documentation & Research

صدر ضمن هذه السلسلة :

١ — ظواهر الايديولوجيات المتخلفة في الوضع العربي
الراهن .

٢ — مقدمات اولية حول مقولة التعددية الحضارية .

٣ — مقدمات اولية حول مقولة الطائفة — الطبقة .

يصدر تباعا :

٤ — العلمانية في اوربا تاريخيا وحاليا .

٥ — العلمانية ومسألة بناء الوطن .

٦ — مقدمات اولية حول الايديولوجيات السائدة
في لبنان .

منطلقات وإشارة

جدير بنا قبل التطرق الى موضوعنا ان نحدد بعض المنطلقات العامة التي تشكل الاساس الذي يوجه تحليلنا :

١ — نحن نعتبر انفسنا في حالة صراع شامل مع الايديولوجيات الطائفية ، المسيحية والاسلامية ، باعتبارها احد اهم مظاهر التخلف التي تكبل مجتمعنا .

٢ — نحن ملتزمون بمصالح الفئات المستغلة من شعبنا ، ونسعى الى بناء مجتمع الديمقراطية الحقيقية بمضامينها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتكاملة .

٣ — نحن نؤمن بالحل العلماني على مستوى النظام وعلى صعيد المجتمع ، وذلك كمدخل ضروري ولازم لقيام النظام والمجتمع الديمقراطي .

٤ — نحن في نقدنا لبعض القوى التي تطرح نفسها كقوى تغيير ، من خلال بعض طروحاتها النظرية وبعض مواقفها العملية ، انما نفعل ذلك من موقع محاولة تجذير عملية التغيير وتسريعها ، في مجتمعنا .

٥ — اننا نرفض ، بعد هذه الحرب — الكارثة ، المنهج القائل بأن كل منتقد لطروحات قيادات جبهة الاحزاب (الحركة الوطنية اللبنانية) او لممارستها ، قبل الحرب او خلالها او بعدها ، هو من القوى المعيقة لتحقيق التطور التقدمي في مجتمعنا ، او انه من القوى المساهمة في تنفيذ « المؤامرة » على شعبنا . بل اننا نذهب الى القول ان كل من لا يحلل ما حدث مستنتجا العبر والدروس هو متهم بأنه معيق لعملية التغيير الحقيقي ومشارك في « مؤامرة » تجهيل الشعب .

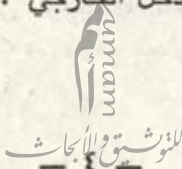
٦ — ان شعوبا كثيرة عانت ، كما عانى شعبنا ، حروبا داخلية مدمرة ، لكنها استطاعت ان تنكب على تجاربها ، وان تحلل اخطائها ، وان تنهض من كوارثها لتبني غدها على اساس التقدم والحرية .

٧ — اننا ننطلق في نضالنا من موقع الالتزام العميق بمصالح شعب لبنان وشعوب المنطقة العربية ، وذلك في مواجهة ثلاثة اخطار متحالفة بشكل مباشر او غير مباشر :

— الصهيونية وما تمثل على الصعيد الدولي .

— الاستعمار وما يخبىء من اطماع في ثروات منطقتنا .

— التخلف الداخلي وما يوغر من عوامل الضعف ومظاهر الاستغلال وظروف التدخل الخارجي .



وعلى صعيد آخر ، نجد من الضروري الإشارة الى ان بحثنا في مقولة الطائفة — الطبقة لا يعني ان قيادات جبهة الاحزاب عممت هذه المقولة بشكل شامل وواسع . ولكن ، ما يمكننا تكيده ان ثمة اشارات اليها في ادبيات تلك القيادات ، وهناك تطبيق لها في الموقف السياسي العام لجبهة الاحزاب قبل وابان الحرب اللبنانية . وان مبادرتنا بالتصدي لهذه المقولة هو جزء من نقدنا لجملة مقولات سائدة في هذه المرحلة من صراعنا الايديولوجي ، ونرى بأن السكوت عنها يعيق قضية التغيير والتقدم في لبنان وعلى امتداد المنطقة العربية .



للوثائق والأبحاث

Documentation & Research

بعض النصوص من ادبيات جبهة الاحزاب حول مقولة الطائفة — الطبقة

من ضمن تحليلها للواقع الاجتماعي في لبنان ، ربطت بعض القيادات في جبهة الاحزاب ، وبعض الاوساط الاعلامية المؤيدة لها ، بين الطائفة المارونية — او على الاصح بين فئة من هذه الطائفة — وبين ما سمته الامتيازات الطبقية . فلقد قال الاستاذ جورج حاوي: «نحن نعيش واقعا منتمركز وتركز الامتيازات الطائفية على الصعيد الاقتصادي وعلى الصعيد الاجتماعي وخاصة على الصعيد السياسي » . ويضيف : « ان الفئات العليا الاقتصادية ووريثة الاقطاع السياسي في الطائفة المارونية هي التي تحتكر القسم الاكبر من هذه الامتيازات » (١) .

وفي مجال تبريره للممارسات الطائفية التي قام بها حزبه قال حاوي : « مع ادراكنا لكونها (أي الكتائب) صاحبة مصلحة في ذلك ، كان لا بد من مواجهة منطقتها ونهجها بالموقف الذي واجهناها به ، وان بدا في مظاهره منطقا طائفا . والحزب قد عطل سلاح الطائفية الذي اريد له ان يكون وسيلة لضرب المقاومة ولإقامة الديكتاتورية ، الى سلاح ايجابي في

(١) مجلة « الاخبار » ، العدد ١٣٠ ، ١ آب ١٩٧٥ .

هذه المرحلة بالذات وجه ضد القوى التي لجأت الى التسعير
الطائفي » . (٢)

واذ يقر الاستاذ حاوي بالطابع الطائفي للحرب اللبنانية ،
ويحاول ان يعطي صفة الايجابية لبعض الممارسات الطائفية
من قبل حزبه ، يذهب نديم عبد الصمد — وهو قيادي في نفس
الحزب — في مقالة له في مجلة « نوغيلروفي انترناسيونال » (٣) :

« لقد اصبح لبنان مسرحا للصراع الطبقي المحتدم ، ونهضت
جماهير العمال الواسعة والفلاحين وباقي الفئات الشغيلة
من الشعب للدفاع عن حقوقها الاقتصادية والاجتماعية
والسياسية » .

اما خليل الدبس فيرى « ان الطغمة المالية تسعى الى
انشاء حرس خاص للدفاع عن مصالحها ، وليس افضل من
الطائفية — الفاشية ، في ظروف لبنان ، لتأمين مثل هذه
القاعدة » . ويتساءل : « لماذا لا تصبح الطائفة المارونية
كلها حرسا خاصا لهذه المصالح ؟ » (٤) .

والمرحوم كمال جنبلاط اوضح في اكثر من مقال وبيان تأكيده
على الامتيازات المارونية ، وحلل الخوف النفسي عند بعضهم
واعاده الى « اقتنائهم للمال وسيطرتهم على الارض والمتاجر
والمصارف والصناعة ، او بالاحرى الى ضياع المصالح

(٢) المرجع نفسه .

(٣) العدد التاسع ، ايلول ١٩٧٥

(٤) مجلة « الاخبار » ، العدد ١٢٦ ، ١٩٧٥ .

والامتيازات السياسية والاقتصادية التي تعودوا على ممارستها » (٥) . ويقترح لمعالجة تعصب هؤلاء الخائفين « الضرب الحاسم بالحديد » وكذلك يجب ان « يعزلوا كالمريض في طور الاستشفاء النفساني والنفقاهة » (٦) . وهو يشبه بعض الموارنة « وكأنهم بيض آريون اقتحاح مصنفون من جنس الملائكة ، وجمهور اللبنانيين وسائر الطوائف زنوج او من العناصر السوداء التي تناضل لاجل حقوقها البدائية في الحياة في روديسيا او في جنوب افريقيا » (٧) . والامتيازات المارونية تشبه عند البعض ، « امتياز الابيض على الزنجي في بلدان افريقيا يوم كانت خاضعة لاسوا الوان الاستعمار ، او امتياز العظم الازرق على العظم الاصفر ، او ميزة الهولاكي المتسلط على من اخضعهم بحد السيف ... » (٨) .

وفي مقالات اخرى يشير كمال جنبلاط الى « ان التيار الانعزالي الماروني الطائفي التقليدي يحارب من اجل ابقاء امتيازاته » (٩) ، لكن « روديسيا اللبنانية هي على وشك الانهيار وان دولة الطوائف تشرف على نهايتها » (١٠) .

وعن الجانب السياسي من الامتيازات المسيحية يقول :
« ان نسبة تمثيل المسيحيين في المجلس باربعة وخمسين نائبا، وتمثيل المسلمين بخمسة واربعين لا تعتبر الا بشكل مغلوط

(٥) جريدة « الاتباء » ، ١٢ شباط ١٩٧٦ .

(٦) جريدة « الاتباء » ، ٢٣ تشرين الاول ١٩٧٥ .

(٧) جريدة « الاتباء » ، ١٢ شباط ١٩٧٦ .

(٨) جريدة « الاتباء » ، ٢٦ حزيران ١٩٧٥ .

(٩) جريدة « الاتباء » ، اول آب ١٩٧٦ .

(١٠) جريدة « الاتباء » ، ١٠ نيسان ١٩٧٦ .

ومناف للمعادلة الطائفية « . واذ يطرح النسبية في التمثيل النيابي فذلك مع الخلفية المنطلقة من الاعتبار بأن « نسبة المسلمين الشعبية التي أخذت تتجاوز الستين بالمائة من الشعب . ولذا وقعت المفارقة وقام التناقض : أكثرية شعبية تمثلها اقلية . واقلية نسبية شعبية تمثلها أكثرية » (١١) .

اما منظمة العمل الشيوعي فتعتبر ان « الطائفية السياسية هي البناء الفوقي السياسي والقانوني والايديولوجي للمجتمع الرأسمالي اللبناني الخاضع للسيطرة الاقتصادية البورجوازية » (١٢) . وفي مجال تحليلها لوضع الطوائف تتوقف المنظمة عند الموقع المتدني الذي يعطيه النظام السياسي اللبناني للطائفة الشيعية ككل ضمن هرم الامتيازات الطائفية التي ينهض عليها هذا النظام (١٣) . وعلى هذا الاساس تدعو المنظمة الى « علاقة تعايش مديد مع حركات المطالبة بحقوق الطوائف المحرومة ، بينما تدعو بالمقابل « الى تصادم مديد ضمن خط صراعي مستقيم مع جميع حركات الدفاع عن الاستثمار الطائفي وعن ديمومة الامتيازات الطائفية » (١٤) .

ويقول حازم صاغية (١٥) : « الصيغة اللبنانية ليست فعليا سوى امتيازات مادية وثقافية طائفية وطبقية ، تحظى على قاعدتها اقلية طائفية ، ما هي الا الطائفة المارونية ، بمجموعة

(١١) جريدة « الأنباء » ، ١٢ حزيران ١٩٧٦ .

(١٢) تقرير منظمة العمل الشيوعي ، صيف ١٩٧٥ ، ص ٣٩ .

(١٣) المرجع نفسه ، ص ٦٩ .

(١٤) المرجع نفسه ، ص ٦٩ .

(١٥) جريدة « السفير » ، ٤ تموز ١٩٧٥ .

من الامتيازات التي تبدأ باتجاه مجمل التوظيفات المالية الى مناطقها وتنتهي بسيطرتها على المؤسسات الحيوية في جهاز الدولة ، وتحرم طوائف كاملة — استطرادا — من الحد الأدنى المطلوب توافره . وليس من الصدفة في شيء ان تكون كسروان والمتن هي أكثر المناطق ازدهارا ، ولا ان ينتهي كافة مكتومي لبنان المحرومين من الهوية الى طائفة واحدة بعينها . ويذهب صاغية ، في نفس العدد من « السفر » ، الى ان « اليسار اللبناني ما كان ليشهد نقلته الملحوظة منذ ايار ١٩٧٣ حتى أيامنا هذه لو انه مارس سياسة ادارة الظهر والترفع عن الاقتتال الطائفي ، ولا معنى للخوف من ان تؤدي مثل هذه الصراعات الى ابتلاع الطائفة للطبقة » .

ويجدر بنا اخيرا ان نعرض هذا الاستنتاج الذي ورد في مجلة « شؤون فلسطينية » (١٦) ، وهو يعكس رايًا سائدا في بعض اوساط مثقفي المقاومة : « الصراع الطائفي في لبنان هو انعكاس مباشر للصراع القومي في سبيل التحرر من القبضة الامبريالية ، وهو ، بهذا المعنى ، وفي التحليل الاخير ، الشكل المؤقت للصراع الطبقي العربي في الساحة اللبنانية » .

ما هي النقاط العامة التي نستنتجها من هذا الفرض ؟

١ — ان اغلب قيادات جبهة الاحزاب اعتبرت ان الموارنة كطائفة ، أو على الأقل جزءا منهم ، هم اصحاب الامتيازات الاقتصادية — الاجتماعية والسياسية في البلاد .

(١٦) العددان ٥٠/٥١ ، ١٩٧٥ ، ص ٢٧ و ٢٩ .

للوثائق الأبحاث

Documentation & Research

٢ - ان المسلمين ، وبخاصة الشيعة ، هم الفئات المغبونة .

٣ - ثمة حركات طائفية يمكن ، بل يجب ، التحالف معها ، و ثمة حركات طائفية يجب التصادم معها .

٤ - ان الصراع الطائفي في هذه الحالة يحمل مضمونا طبقياً .

٥ - واستطرادا فثمة طائفية ايجابية وهي تلك التي تستعملها جبهة الاحزاب ، وهناك طائفية سلبية وهي التي يستعملها الخصم .

في اطار هذه المنطلقات التي نستنتجها من مقولة الطائفة — الطبقة ، ما هي الملاحظات العامة التي يمكننا ان نسجلها على قيادة جبهة الاحزاب في مجال نظرتها الى حقل الصراع مع الفئات الاخرى ، والاهداف التي وضعتها ، والاستراتيجية التي اعتمدتها في تحركها السياسي ؟

تأثير مقولة الطائفة — الطبقة على الخط السياسي لجبهة الاحزاب

كانت قيادة جبهة الاحزاب تعتبر النفوذ ضمن الجماهير الاسلامية في المدن والارياف حقلا اساسيا للتنازع . وبالفعل كانت قوى هذه الجبهة قد نهت في المناطق الاسلامية ، وخاصة ضمن شيعة الجنوب وضواحي بيروت وبعض سنة صيدا وطرابلس واقليم الخروب وضواحي زحلة وبعض احياء بيروت الغربية . وثمة تضافر لعدة عوامل تاريخية وسياسية، لا مجال لطرحها هنا ، ادت الى تكوين هذا الشكل من النمو غير المتكافئ والاحادي الجانب لجبهة الاحزاب ضمن مختلف الطوائف والمناطق اللبنانية .

ومنذ بداية السبعينات ، بدا التحالف الجنبلاطي الشيعي يطمح الى ترجيح كفته ضمن اطار ما كان يطلق عليه تسمية « الشارع الوطني » واطره التمثيلية ، من نيابة ووزارة وهيئات ملية وجمعيات ثقافية ونواد محلية وغيرها . وقد اتخذ صراعه مع القيادات التقليدية للجماهير الاسلامية اشكالا شتى من انتخابات المقاصد في عام ١٩٧٠ ، الى تهديد نفوذ الاسعد في الجنوب في الانتخابات النيابية لعام ١٩٧٢ ، الى الاصطدام العنيف مع الحكومة السلامية في بداية عام

١٩٧٢ ، الى التناطح لتمثيل « الشارع الوطني الاسلامي »
في الحكم على حساب الصف التقليدي من خلال وزارة رشيد
الصلح ووزرائها الجنبلاطين في نهاية عام ١٩٧٤ ، الى دخول
عناصر من جبهة الاحزاب في هيئة خريجي المقاصد واللجنة
التفيذية للمجلس الشيعي الاعلى في بداية عام ١٩٧٥ .

ومن الاهداف التي تهمنا في موضوعنا ، والتي وضعتها
جبهة الاحزاب :

١ - السعي الى تغيير نوعي في النظام السياسي في اتجاه
تحقيق المشاركة ، والتمثيل النسبي ، وتعديل بنية القوات
المسلحة بأحداث التوازن الطائفي في مجلس قيادة الجيش
وقوى الامن .

٢ - الاسراع في حصر واضعاف القيادات الاسلامية
التقليدية وانتزاع الزعامة السياسية الفعلية والصفة
التمثيلية منها . والزعامات المقصودة بالدرجة الاولى تتشكل
من صائب سلام في بيروت السنية ، رشيد كرامي في طرابلس
السنية ، كامل الاسعد في الجنوب الشيعي ، والمير مجيد
ارسلان في عاليه الدرزية .

٣ - بعد فشل محاولات الضرب والتشهير والاحتواء في
السنوات السابقة ، السعي للتغلغل ضمن حركة الامام
موسى الصدر (حركة المحرومين) في اتجاه استقطاب
قواعدها ، والاستفادة المباشرة من زخمها التعبوي ، وتقاسم
قيادتها على المدى المتوسط ، لإثبات ان قوى جبهة
الاحزاب هي وحدها القادرة على تحقيق المطالب الوطنية
والاجتماعية المشروعة لجماهير الشيعة في الريف والضواحي .

ومن الاستراتيجيات التي اعتمدتها جبهة الاحزاب لايصالها الى اهدافها والمتصلة بمقولة الطائفة — الطبقة ما يلي :

١ — عزل ودحر القوى التي كانت تعتبرها قوى تحمي امتيازات الطائفة المارونية ، وضرب القيادات التقليدية الاسلامية للحلول مكانها ولكن في اطار المزايدة على تخاذلها في لعب دورها وتحقيق شعاراتها . ولا بد من الاشارة الى ان هذا الخط الاستراتيجي كان يعتمد كليا على اللعب ضمن الاطر التقليدية القائمة للسياسة اللبنانية والمراهنة على تناقضاتها وليس على محاولة لتبديلها جذريا ولعزل القوى التقليدية ضمن قواعدها على اساس لا طائفية وتغيرية علمانية واضحة .

٢ — ومن جهة اخرى اعتمدت جبهة الاحزاب ، في مجال الاستقطاب والتجمع السياسي والجهاهيري ، استفلالا مقصودا لازدواجية المطالب المرفوعة : فالتمثيل النسبي يمكن اعتباره كمطلب ديمقراطي وعصري ويمكن في الوقت نفسه عرضه وتاويله كمطلب ينصف « الطوائف المغبونة والمحرومة » ضمن منطق النظام الطائفي (انصاف الكتل الطائفية كل حسب وزنه الديمغرافي ، انتهاء التسلط الماروني والامتيازات ، والتجنس الخ) . تحت شعار « الغاء الطائفية السياسية » ارادت جبهة الاحزاب ان تجمع بين من يقصد بهذا الشعار قلب الميزان القائم لصالح طائفته لوفرة عددها غير المعلن او قوتها الصاعدة ، ومن يقصد به تغيير الاطار الطائفي للنظام السياسي في لبنان لصالح نظام ديمقراطي علماني عصري يساوي بين المواطنين .

للشؤون والبحوث

ضمن هذا الخط الاستراتيجي ، وضعت جبهة الاحزاب نفسها في خط مواجهة للكتلة الطائفية المسيحية ، ونظّرت الى هذا الموقف في الربط بين هذه الكتلة الطائفية وبين السيطرة الطبقية ، علما ان رهانها على الصف الاسلامي الطائفي وامكانية سيطرتها عليه لم تنجح كما كانت تتصور .

وهكذا بدل ان تلعب جبهة الاحزاب دورها ككتلة رئيسية مناقضة للكتلتين الطائفتين ، وان تقود القوى الديمقراطية والعلمانية التغييرية ، فقد وضعت نفسها تحت راية الشعارات والايديولوجية الطائفية الاسلامية ، الامر الذي ادى الى تخليها عن جوهر ومبرر وجودها في الواقع السياسي اللبناني ، بل والعربي ايضا .

هذا على مستوى التحرك السياسي ، فهل صحيح ، على مستوى التحليل الاجتماعي — الاقتصادي والتاريخي ان المسيحيين عامة ، والموارنة — أو بعضهم — يتمتعون ، كما ذهبت قيادات جبهة الاحزاب ، بالامتيازات : الاقتصادية — الاجتماعية والسياسية ؟ سوف نناقش هذه المقولة من زاويتين :

١ — تسليط بعض الاضواء على الخلفية التاريخية التي سببت ، نسبيا ، غنى بعض المناطق المسيحية على المناطق الاسلامية .

٢ — تحليل سريع للواقع الطبقي في المجتمع اللبناني عشية اندلاع الحرب اللبنانية .

بيد انه من الضروري التشديد على حقيقتين أساسيتين :

أ - ثمة اختلاف جوهري بين الطائفة والطبقة . فالطائفة هي جماعة منظمة من الناس يمارسون معتقدا دينيا بوسائل وطرق وفنون معينة . انها اذن تجمع ديني في الاصل والممارسة والغاية . واذا ما اكتسبت مع الزمن بعدا اجتماعيا سياسيا ، فذلك عائد الى نوع فهمها وتطبيقها للدين ، والى الظروف التاريخية التي اجتازتها .

اما الطبقة فانها ، على نقيض الطائفة ، جماعة من الناس يشتركون في وضعية معيشية ، اقتصادية واجتماعية ، اشتراكا قائما على ادراك لوحدة المصالح والقيم فيما بينهم وعلى دفاع متكامل عنها بشتى الوسائل المناسبة . انها ، اذن ، تجمع اقتصادي - اجتماعي في الاصل والممارسة والغاية (١) .

ب - ان المهم في عرضنا التاريخي لاسباب غنى بعض المناطق المسيحية على بعض المناطق الاسلامية ، والواقع الطبقي عشية الحرب اللبنانية ، هو تلمس عناصر آلية التكوين الطبقي والطائفي اكثر من معرفة صورة التركيب الطبقي او الطائفي في لحظة معينة . في اي اتجاه يسير التكوين الطبقي ؟ هل الى مزيد من التفاوت على اساس طائفي ، ام هل الى تقارب وتدامج بين الطوائف ؟

(١) يصدر قريبا ضمن سلسلة «البيان» الديمقراطي العربي العلماني كراس للدكتور بطرس لبكي يتناول بالتفصيل ، في ما يتناوله ، هذه النقطة .

الخلفية التاريخية التي سببت غنى بعض المناطق المسيحية على بعض المناطق الإسلامية (١)

يمكن ايجاز الاسباب التي ادت الى غنى بعض المناطق
المسيحية على بعض المناطق الإسلامية بالتالية :

١ - أسبقية المسيحيين في مجال التجارة : تعود اسبقية
المسيحيين في مجال التجارة الى أيام السلطنة العثمانية حيث
كان التطابق واضحاً بين جماعات الاقليات الدينية ومهن
معينة ، وحيث كان تركّز هذه الاقليات في ميادين الحرف
والمضاربة والتجارة وغيرها من الخدمات الاقتصادية مما
يمكن اعادته : من ناحية الى استبعادها من الوظائف الحكومية
والجيش، ومن ناحية أخرى الى ميلها الى النشاط الاقتصادي
والى الاستقلال الذاتي للملة (٢) .

ومنذ اوائل القرن الثامن عشر ، وبموازاة تصاعد
الراسمالية في أوروبا ، اخذت العائلات المسيحية في لبنان ،
وبخاصة الاورثوذكسية ، تزداد ثروة وثقافة ونفوذاً. فالحماية
الاجنبية لم تمنحها امتيازات سياسية فحسب ، بل وفرت

(٢) زي هرشلاغ ، مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط ،

لابنائها ايضا ، وهم عملاء التجارة مع اوروبا في ذلك الحين ،
منافع تجارية ومالية (٣) .

وهكذا كان التجار المسيحيون في لبنان جزءا من شبكة تربط
بيروت بالاسكندرية وليفورنو وتريستا ومرسيليا ، وقد وفرت
لهم معرفتهم المباشرة بالحياة الاوروبية تفوقا في اتقان
الاساليب الحديثة للتجارة والشؤون المالية .

ومنذ اواخر القرن التاسع عشر ، ومع تصاعد ازدياد
المصالح الفرنسية في السلطنة ، وخاصة في سوريا ولبنان ،
لعب الوسطاء اللبنانيون المسيحيون دورا أساسيا في توسيع
التجارة الفرنسية مع المنطقة تصديرا واستيرادا . فنلاحظ
مثلا في تقرير للقنصل الفرنسي سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ ان عدد
مستوردي المواد المصنعة من اوروبا ومصدري المواد الخام
اليها بلغ ٩٠ شخصا في بيروت ، منهم فقط ٩ من المسلمين
والبقية مسيحيون . أما في صيدا وصور ، حيث يشكل
المسلمون اكثرية بين السكان ، فكان المسيحيون يسيطرون
ايضا على التجارة ، وفي حقل شركات التأمين كان هناك مسلم
واحد من اصل ٣٤ شخصا . كذلك فان وكلاء الشركات
البحرية بلغ ١٥ شخصا كلهم مسيحيون واجانب . أما مصدرو
الحرير سنة ١٩١٠ - ١٩١١ فكانوا بأكثريةهم الساحقة من
المسيحيين اذ كان المسلمون يصدرون ٦٠ في المئة من كمية

(٣) البرت حوراني ، الفكر العربي في عصر النهضة ، ٥٨ - زين نورة

الدين زين ، نشوء القومية العربية ، ص ٤٧ .

الحرير المصدرة (٤) ، علما ان امكن انتاج هذا الموسم الرئيسي للاقتصاد اللبناني كانت متركزة في المناطق المسيحية ، وخاصة حيث يوجد اديره ، والى حد ما في المناطق الدرزية . وكانت الرهبانية اللبنانية المارونية تنتج سنويا نحو ٣٥٠ الف اقة شرانق ، ويدخل الصندوق العام للرهبانية نحو ٣٥٠٠ ليرة ذهبية من موسم الشرانق وحده (٥) .

وفي ظل الانتداب استمر اعتماد الفرنسيين على التجار المسيحيين اللبنانيين في الهيمنة على اسواق المنطقة . فكان تجار بيروت يشرفون على مرور بضائع بملايين الفرنكات المحمولة الى تركيا وايران وفلسطين وسوريا ومصر والعراق ، وقد خلف هؤلاء التجار ثروات طائلة جدا ، وشكلوا القاعدة الاساسية للبورجوازية التجارية في لبنان المستقبل (٦) .

ومع تصاعد قطاع الخدمات ، في ظل الاستقلال ، استمر التجار المسيحيون بالاستفادة في هذا المجال .

٢ — **اسبقية المسيحيين في مجال التعليم** : ليس من شأننا التوسع في هذا الموضوع وانما حسبنا الاشارة الى عدة عوامل ساعدت المسيحيين على ان يكون لهم اسبقية في مجال التعليم .

(٤) غزاد شاهين ، الراسمالية اللبنانية ومدالية الطوائف ، ص ٢٩ .
(نقلا عن اطروحة مخطوطة للدكتور بطرس لبكي) .

(٥) الاب مارون كرم ، قصة الملكية في الرهبانية اللبنانية المارونية، ص ٢٣٦ .

(٦) مسعود شاه ، تاريخ لبنان الاجتماعي ، ص ١١٦ .

أ - علاقاتهم التاريخية مع الغرب ، وخاصة مع روما
وفرنسا . وقد نتج عن هذه العلاقة ذهاب العديد من أبناء
الطائفة المارونية خاصة لتحصيل الدراسات العالية في أوروبا
(في المدرسة المارونية في روما التي انشئت أواخر القرن
السادس عشر) . وقد ساهم الطلاب العائدون في إيجاد نهضة
علمية في أوساط الطائفة .

ب - مجمع اللويزة الذي عقد عام ١٧٣٦ . وقد برز من
مقررات هذا المجمع ، فيما يتعلق بموضوعنا ، عدة نقاط :
- التعليم يجب أن يبدأ من الصغر قبل أن ترسخ العادات
السيئة .

- أن التعليم يجب أن يصبح الزاميا وقريبا من المجاني :
« أن المطارنة والأساقفة والخوارنة ورؤساء الأديرة تهتم وتقيم
معلمين ، ويحرروا أسماء الأولاد القابلين للعلم ، ويأمروا أهلهم
بأن يرسلوهم الى المدرسة . والفقراء والايتام تؤمن لهم
الكنيسة معاشهم . واجرة المعلم يعطي منها جزءا أهل الأولاد
وجزاء الكنيسة » (٧) .

- أن الكنيسة هي المسؤولة الأولى عن تنظيم التعليم
والإشراف عليه .

- توصية المجمع بمعاملة البنات في شؤون التعليم تماما
كالصبيان ، على أن تتولى الراهبات أمر تربيتهم وإرشادهم الى
الصلاح والتقوى (٨) .

(٧) المجمع اللبناني ، طبعة ١٧٨٨ ، ص ٣٧٨ .

(٨) الفكر العربي في مائة عام ، ص ٤٧٢ و ٤٧٣ .

ج - الارساليات التبشيرية : وهي قديمة العهد في لبنان وبلاد الشام ، وفي الوقت الذي كانت تثير الريبة والشك في نفوس غالبية المسلمين (لنشاطاتها الدينية والسياسية والاقتصادية) كانت من جهة اخرى تسدي النفع بتعليم المسيحيين الكتابة والقراءة بحيث سهلت لهم سبل الترتي الاجتماعي من خلال الوظائف المختلفة التي اخذوا يشغلونها في الادارة (٨) . وقد ادى التزاحم بين البعثات التبشيرية الى زياده عدد المدارس والى فتح الجامعتين الامريكية واليسوعية . وبينما كانت اليسوعية تكاد تقتصر على الطلاب المسيحيين ، كانت الجامعة الامريكية تضم طلابا من كل الطوائف مع ارجحية مسيحية (١٠) .

د - التعليم في ظل الانتداب وفي فترة الاستقلال : في ظل سياسة الانتداب بقيت الهيمنة للتعليم الخاص . وفي سنة ١٩٣٥ توزعت نسبة الامة بين الطوائف على النحو التالي : ٨٣ بلنقيين الشيعة ٦٦ بالمئة بين السنة ٥٣ بالمئة بـ الارثوذكس ٤٨ بالمئة بين الموارنة ، ٣٨ ٪ بين الكاثوليك . وبعد الاستقلال ، وبالرغم من نمو التعليم الرسمي الذي وفر لابناء الطبقات الفقيرة مجال التعليم ، بقي للتعليم الخاص على مستوى المدرسة وعلى مستوى الجامعة الدور الهام ، الامر الذي ابقى على نوع من التفوق للمسيحيين وان يكن اقل بكثير مما كان عليه سابقا (١١) .

(٩) زين زين ، المرجع السابق ، ص ٥٣ و ٥٤ - كمال الصليبي ، تاريخ لبنان الحديث ، ص ٤٢ - جورج انطونيوس ، بقلة العرب ، ص ٩٧ - ١٠٩ .

(١٠) مسعود ضاهر ، المرجع السابق ، ص ١٧٦ .

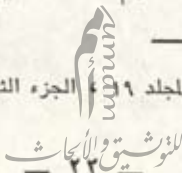
(١١) قال الرئيس بشارة الخوري : « لم يكن العلم وقتا على طائفة دون اخرى ، وسيكون العلم اليوم غير خاضع للطائفية » . (مجموعة خطب ، ص ٢٩) .

هـ — أسباب عدم انكباب المسلمين على المدارس في العهد العثماني : أوضح الشيخ رشيد رضا ، صاحب مجلة « المنار » ، ظاهرة الأمية عند المسلمين ، فأعادها الى ان اغنياء المسلمين كانوا يعتقدون ان طلب العلم انما يراد لطلب الرزق ، ومن العار على ابنائهم ان يطلبوا العلم للارتزاق « من شق القصة (١٢) . بالاضافة الى كون المدارس في أغلبها مسيحية ، فقد كانت السلطات العثمانية تغرس فكرة الحذر من هذه المدارس حتى يظل المسلمون على حالهم فلا يطلبون اصلاحا ولا يطلبون بحق .

ولكن ، ما يجدر ملاحظته هو ان التفاوت بين الطوائف قد تضاعف كثيرا في مجال الانكباب على التعليم ، ويمكن القول ان التعليم في لبنان هو احد أهم سبل الترقى الاجتماعي .

٣ — عدم وجود خدمة العلم في جبل لبنان : ان وجود خدمة العلم في ولاية بيروت والاقضية الاربعة ، وعدم وجودها في المتصرفية ، مع قيام حروب عديدة خاضتها السلطنة في البلقان خاصة ، ادى الى استنزاف الطاقات البشرية في المناطق الاسلامية والى شل نسبة كبيرة من الشباب الذين كان بإمكانهم تطوير المستوى الاقتصادي فيها ، بينما ، في المقابل ، كان مسيحيو الجبل يثمرون جهدهم البشري في تطوير اوضاعهم الاقتصادية .

(١٢) مجلة « المنار » ، المجلد ١٩ ، الجزء الثالث .



٤ — الهجرة : بغض النظر عن اسبابها المختلفة ، وعن بعض نتائجها السلبية ، فان تركّز الهجرة في المناطق المسيحية بشكل خاص ، ابان المتصرفيه وفي المرحله اللاحقه للحرب العالميه الاولى ، ادى الى تحسن الوضع الاقتصادي في هذه المناطق لسببين : التخفيف من كثافة السكان وما نتج عن ذلك من امكانيه التخفيف ، نسبيا ، من تفكك الحيازات الزراعيه ، ومن جهة اخرى تدفق الاموال والمساعدات من دول الاغتراب ، وكذلك الرساميل واليد العاملة المدربه والنشيطه التي وفرها بعض المهاجرين العائدين ، وهي عوامل لعبت دورا هاما في تطور الصناعه وقطاع الخدمات (١٣) .

واما الهجرة الاسلاميه فقد حدثت خاصه بعد الحرب العالميه الثانيه نحو افريقيا والبلاد العربيه بشكل خاص .

٥ — تفاوت المعامله بين لبنان الصغير والمناطق المضمومه ابان عهد الانتداب وحتى خلال فتره الاستقلال . فبسبب احتجاج المناطق المضمومه الى جبل لبنان وطلبها الوحده مع سوريا كانت معاملتها كمناطق من الدرجه الثانيه ، فالضرائب هناك اكثر ارتفاعا من الضرائب في جبل لبنان ، واداره حصر التبغ تختلف امتيازاتها ايضا عنها ، كذلك تفرض الرسوم الضريبية على المواد الغذائيه الاولى كالمح والسكر وغيرها ، فبقيت المناطق المضمومه في موقع وسط بين سوريا ولبنان . وفيما كان فلاحو الجبل — بسبب عوامل عدّه ، وخاصه استفادتهم من موسم الحرير — يحافظون على ملكياتهم الصغيره ويشترون قطعاً جديده من الاراضي المقاطعجية الذين اخذت

(١٣) سعيد حماده ، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان ، ص ٨٧ .

سلطتهم بالتراجع ، كان فلاحو المقاطعات المضمومة يرزحون تحت سيطرة اقطاعية متماسكة تهيمن على ملكيات واسعة غير معرضة للتجزئة وتمارس فيها شتى انواع الاستغلال والحرمان والظلم الاجتماعي ، وكانت سلطات الانتداب تدعم هؤلاء الاقطاعيين وتعتمد عليهم ، بل ان اغلب نواب هذه المناطق في المجالس المتتابعة في عهود الاستقلال كانوا في اكرثيتهم الساحقة من هؤلاء الاقطاعيين ، وقد كان من نتيجة ذلك عدم اهتمامهم بتحسين مناطقهم وتحقيق المشاريع الانمائية المختلفة فيها (مدارس ، مستشفيات ، مشاريع اصلاح زراعي ، وطرق وكهرباء وصناعات الخ ...) .

٦ - **تمركز الاصطياف حول بيروت :** ان الخيرات الناتجة عن موسم الاصطياف لم تعم لبنان كله بل تركزت ، بشكل اساسي ، في المناطق المحيطة ببيروت والقريبة منها أي على محاور الطرقات الممتدة بين بيروت - عاليه - بحدون - صوفر ، وبيروت بيت مري - برمانا - زهور الشوير وبكفيا . ولئن تعدت ذلك فنحو كسروان شمالا والشوف جنوبا ، والمعلوم ان اغلب سكان هذه المناطق من المسيحيين .

٧ - **تمركز المناطق الزراعية في الاطراف :** من الملاحظ ان الاكرثية الساحقة من العاملين في الزراعة توجد في المناطق التي ضمت الى لبنان سنة ١٩٢٠ في الشمال والبقاع والجنوب ، وهذه المناطق هي في غالبيتها من المسلمين . اما القطاع التجاري الذي يستغل الزراعة فهو باكرثيته من سكان الجبل او من المسلمين السنين سكان المدن (١٤) . وعليه ،

(١٤) فؤاد شاعين ، المرجع السابق ، ص ٢٢ .

ولما كان قطاع الخدمات هو المشكل لنسبة ثلثي الدخل القومي وقطاع الزراعة لا يشكل أكثر من عشرة في المئة من هذا الدخل ، يبدو من البديهي أن يسيطر المسيحيون — كونهم أكثرية في قطاع الخدمات — على نسبة أكبر من الدخل القومي .

٨ — الولادات عند المسلمين أكثر منها عند المسيحيين :
من المسلم به عند دراسي علم السكان أن ثمة عوامل متعددة تؤثر في الولادات منها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية . وكل هذه العوامل تتفاعل فيما بينها وتؤدي عندنا الى زيادة عدد الولادات عند المسلمين أكثر منها عند المسيحيين .

ماذا يمكن أن نستنتج من هذه الخلفية التاريخية ؟

١ — من الصحيح أن هناك بعض المناطق المسيحية أكثر غنى من بعض المناطق الإسلامية .

٢ — ليس صحيحاً أن المسلمين بغالبيتهم فقراء ، وأن المسيحيين بغالبيتهم أغنياء . بل يمكن القول أن هناك طبقات مختلفة في كل الطوائف .

٣ — أن العوامل التي أدت إلى التمايز بين مناطق مسيحية ومناطق إسلامية هي عوامل تاريخية ليست عائدة لتخطيط مسبق من قبل المسيحيين أو المسلمين ، وبالتالي لا يمكن توجيه الاتهام إلى هذه الطائفة أو تلك بأنها كانت المسؤولة عن هذه الظواهر .

٤ — ان التطور كان يسير لمصلحة التخفيف من هذه الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق وبين الطوائف .

٥ — ان الصراع الاجتماعي لتخطي الفوارق الاقتصادية بين ابناء الطوائف وصولا الى بناء مجتمع ديمقراطي لا مكان فيه للاستغلال ، يجب ان ينطلق من فهم تاريخي لاصول واسباب تلك الفوارق ومواجهة المشكلة على نحو لا يؤدي الى التفكك والصدام الطائفي .



المركز
للوثائق والبحوث

Documentation & Research

التركيب الطبقي في لبنان عشية الحرب

ليس من شأننا التفصيل في تحليل الواقع الطبقي في المجتمع اللبناني عشية الحرب اللبنانية ، لكن حسبنا التوقف عند بعض الحقائق الهامة (مستندين فيها وفي غيرها على دراسات للصادق سليم نصر ولا سيما كتابه عن الطبقات الاجتماعية في لبنان) . وتهنأ هذه الحقائق لكونها تسلط بعض الاضواء على صحة مقولة الطائفة — الطبقة .

١ — على صعيد الطبقات البورجوازية في لبنان نلاحظ الوقائع التالية :

١ — في مجال الملكية العقارية : ثمة ملكيات لا تزال واسعة لبكوات عكار (سنة) ، وبعض العائلات الشيعية في الجنوب ، وبعض الاديرة وخاصة المارونية في جبل لبنان . هذه الملكيات تتفتت لصالح بورجوازيات ناشئة في المدن .

التجار والرابون الصيداويون ، وغالبيتهم من السنة ايضا ، يشترون على امتداد الساحل الجنوبي ، ويشاركهم في ذلك مهاجرون عائدون غالبيتهم من الشيعة .

وهناك تجار ومرابون في زحلة ، غالبيتهم من الروم الكاثوليك ، يشترون في البقاع .

ب - في المجال الصناعي : ثمة بورجوازية سنية في بيروت وطرابلس تسيطر على ثلث الصناعات الثقيلة . وثمة بورجوازية من الروم الكاثوليك والارثوذكس تسيطر على ثلث الصناعات الثقيلة أيضا . وهناك بورجوازية مارونية تسيطر على الثلث الاخر ، وخاصة في مجال النسيج .

ج - في مجال التجارة : هناك وجود متساو تقريبا للبورجوازيات السنية والارمنية والمسيحية ، وخاصة المارونية (في القطاع الثالثي) .

د - في المجال المالي والمصرفي : من الملاحظ وجود هيمنة لبورجوازية من الروم الكاثوليك والسريان في هذا القطاع ، وكذلك هناك وجود للبورجوازية المارونية وبدايات لبورجوازية شيعية .

انطلاقا مما تقدم يمكن الاستنتاج ان البورجوازية المارونية ليست هي المهيمنة بالشكل الذي طرحته جبهة الاحزاب ، بل ان وجودها في هذه الطبقة هو نسبة وجود الطائفة المارونية في المجتمع اللبناني ككل تقريبا .

٢ - على صعيد الطبقات الوسطى : ليس هناك دراسات علمية وحصرية في هذا المجال ، لكن يمكننا ملاحظة عدة امور :

للنشر والتوثيق

١ — **على صعيد القطاع العام :** هناك نسبة متساوية او متقاربة من الموظفين المسيحيين والمسلمين طبقا لاحصاءات صادرة عن مجلس الخدمة المدنية .

ب — **في مجال المهن الحرة :** من اصل ٨٠٠٠ محام ومهندس وطبيب هناك ١٥٠٠ سني و ٩٠٠ شيعي و ٣٠٠ درزي اي نسبة ٣٤ / تقريبا من المجموع ، ولا شك ان التفاوت الطائفي موجود في هذا القطاع غير ان هذا التفاوت كان يسير في اتجاه التناقص مع نمو التعليم الرسمي وتطور الجامعة اللبنانية .

٢ — **على صعيد الطبقات الشعبية .**

١ — **العمال الصناعيون :** ثمة دراسة لمرلين وسليم نصر حول الصناعة الكبيرة في ضواحي بيروت الشرقية (المشكلة لثالث الصناعة الكبيرة في لبنان) بينت ان ٤٥ ٪ من العمال الصناعيين في هذه المنطقة من المسيحيين و ٥ ٪ من المسلمين ، ويشكل العمال الموارنة من النسبة الاولى ٢٩ ٪ ويشكل الشيعة من النسبة ٤٤ ٪ .

على ضوء ذلك يمكن التساؤل عن مدى صحة القول بأنه لا يوجد في الطائفة المارونية فئات عمالية ؟

ب — **الفلاحون :** ان تركز الموارنة والشيعة والدروز بشكل عام في المناطق الزراعية يؤدي الى الاستنتاج بأنهم هم الاكثرية المشكلة للفئات الفلاحية في لبنان . مع الاشارة الى وجود فلاحين من الروم الكاثوليك خاصة في البقاع ومناطق الجنوب

للوثائق والبحوث
٢٩

ووجود روم اورثوذكس وسنة في عكار والكورة والبتاع
والجنوب .

وهكذا يتضح بأن تحليل جبهة الاحزاب للواقع الاجتماعي في
لبنان هو تحليل غير صحيح ، وبالتالي فان البورجوازية المارونية
ليست وحدها هي صاحبة الامتيازات ، كما ان بين الموارنة
طبقات شعبية تعاني من الحرمان .

وحسبنا ايراد بعض النتائج السلبية التي نتجت عن التحليل
الاجتماعي الخاطئ وعن الاستراتيجية السياسية التي
اعتمدتها جبهة الاحزاب .



للوثائق والبحوث

Documentation & Research

في بعض النتائج السلبية التي ادت اليها مقولة الطائفة — الطبقة

في الحقيقة لا يمكننا الجزم والتأكيد ان مقولة الطائفة — الطبقة هي المسؤولة وحدها عن السلبات التي سنوردها ، لكن من الاكيد انها كانت في طليعة المقولات والمواقف التي ادت الى الاوضاع الحالية .

ما هي النتائج السلبية ؟

١ — بدل أن يتم عزل حقيقي، على صعيد الواقع الاجتماعي، لاحزاب الجبهة اللبنانية ، فقد عرفت هذه الاحزاب توسعا افقيا ، واستطاعت استقطاب قوى اجتماعية كان من مصلحتها حدوث التغيير .

٢ — ان الهجمات الجماعية التي مارستها المقاومة الفلسطينية وجبهة الاحزاب (منطلقة من مقولة الطائفة — الطبقة) وضعت هذه القوى الاجتماعية — في الوسط المسيحي — في موقع اللاحيار ، ففضلت الاحتماء بالالة العسكرية لاحزاب الجبهة اللبنانية ، لان البديل لم يكن الخلاص والنظام الجديد، بل كان اجتياحا واذلالا يذكّران بأيام اهل الملة واهل الذمة ، اذا لم نقل اباداة لكل مظاهر الحياة والعمران .

٣ - ان التدخل الفلسطيني العسكري ، وخاصة بعد معركة الجبل ، قد ايقظ نزعة اقليمية وطنية في اوساط لبنانية واسعة . ومهما قيل بأن المقاومة جرت الى هذا الموقف دفاعا عن النفس ، فان هذا القول يفتقر الى الحجج والبراهين المقنعة .

٤ - ان التركيز المستمر على الموارنة كطائفة واطلاق التهم الجماعية بحقهم ، والطعن بانتمايهم العربي (لا سيما وان عروبة الطاعن لم تربط ببعد علماني ديمقراطي) ، وتشبيههم بالصهيانية ، وطرح المشكلة في لبنان وكأنها تحل اذا انتزعت منهم الامتيازات ، ان التركيز على كل ذلك ادى الى نتائج خطيرة ليس اقلها تقوية التيارات التعصبية الموجودة في الاوساط الشعبية المارونية خاصة والمسيحية عامة ، وهذه التيارات ذات جذور تاريخية ، وكان لها وزنها ورايها المتشدد في المفاصل التاريخية التي مرت بحياة لبنان . فهذه التيارات كانت متحمسة للبنان الكبير من منظار حاجة لبنان - المتصرفية - الى مكاسب جغرافية (سهلية ومرفئية) تساعد على مواجهة المصاعب الاقتصادية . وهذه التيارات كانت مصرة على استمرار الوجود الفرنسي ولم تكن متحمسة لما يسمى في تلك الفترة « معركة الاستقلال » .

وحتى بعد الاستقلال فقد تقدمت قيادات روحية عالية في الطائفة المارونية بذاكرة الى الامم المتحدة كانت بعنوان « لبنان وطن قومي للنصارى في الشرق » .

وفي فترة الخمسينات والستينات بدأت ملامح ايديولوجية وفكرية تبلور داعية « لقومية لبنانية » ولدعوات لغوية عامية وما الى ذلك من الطروحات الاقليمية . وفي هذه الحرب ، ضمن

الافق الطائفي الذي سارت به ، أخذ ساعد هذه الايديولوجيا الاقليمية يشتد ، فكانت ابحاث الكسليك من اكثر المحاولات الفكرية تماسكا نسبيا ، الامر الذي ادى بجزء كبير ، حتى من الاوساط المتعلمة ، الى العودة الى الحذر من الانفتاح على القضايا العربية وترديد بعض المصطلحات التي اصبحت رائجة (من مثل التعددية الحضارية ، الكانتونات ، اللامركزية السياسية الخ ...) .

الا نستطيع التساؤل عما هو دور مقولة الطائفة — الطبقة في تقوية مثل هذه التيارات ؟

٥ — لقد شددت قيادات جبهة الاحزاب على اعتبار الطائفية مجرد وسيلة في ايدي اصحاب المصالح لمنع حدوث الصراع الاجتماعي الطبقي ، واعتبرت ان الرد يمكن ان يكون بمواجهتها بـ « طائفية ايجابية » تكون طريقا لتفجير الصراع الطبقي .

ان هذا الموقف يتجاهل كون الطوائف هي وجود تاريخي لعبت دورا هاما ، ولا تزال ، في التاريخ اللبناني ، وبالتالي فان الصراع الطائفي لا يتحول بأي حال الى صراع طبقي بل يرسخ الايديولوجية الطائفية ويضعف الايديولوجية الطبقيّة . وهذا ما هو حاصل في الوضع اللبناني الراهن .

٦ — ان الاحزاب التي تطرح نفسها كبديل في اي مجتمع يفترض ان تتمتع بعدة مميزات اساسية منها : معرفتها بالواقع الاجتماعي الذي تتحرك فيه ، وبالتالي امتلاك التصور الواضح لما تريد تغييره والبديل الذي تريد فرضه .

ومن هذا المنطلق الا يحق لنا التساؤل : هل فهمت جبهة الاحزاب الواقع الاجتماعي اللبناني ؟ وهل الاستراتيجية التي اتبعتها اوصلت الى احداث التغيير المطلوب ؟

بل يمكننا ان نتساءل : هل السلطة البديلة التي فرضتها جبهة الاحزاب والمقاومة على المناطق التي سيطرت عليها — أو لا تزال في الجنوب — هي افضل من السلطة التي كانت قائمة ؟

ان التغيير في لبنان مرتبط بحسم جملة منطلقات بالفئة الالهية : الايمان بلبنان الوطن ، وبان قوى التغيير هي القوى المستغلة من كل الطوائف ، وبان المقاومة الفلسطينية ليست « الرافعة الثورية » في لبنان بل ان مجال ثورتها هو أرض فلسطين المحتلة .

فهل تقوم قوى تغييرية تصارع قوى التخلف والاستغلال ، موفقة بين مقتضيات المسألة الاجتماعية الاقتصادية من جهة ، وحاسمة للمضمون العلماني للمسألة القومية والانتماء العربي من جهة أخرى ؟

ان السؤال لبالغ الالهية ، وعلى كل فهناك قوى سوف تستمر في صراعها من اجل بناء لبنان العلماني الديمقراطي العربي ، مواجهة لكل المصاعب المحتملة .





Documentation & Research

في اطار سلسلة الندوات التي ينظمها الديمقراطيون
العلمانيون ، هذه محاضرة بموضوع : مقدمات أولية حول
مقولة الطائفة — الطبقة ، القاها عصام خليفة ، رئيس
المجلس الوطني في حركة الوعي ، بتاريخ ١١ تشرين الثاني
١٩٧٧ .



للوثائق والأبحاث

١٠٠ ق . ل .

Documentation & Research